

قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٢٨١ لسنة ٢٠١٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ٢٠١٢ بتشكيل الوزارة المعدل بالقرار رقم ٦ لسنة ٢٠١٣ :

قرارات :

(المادة الأولى)

تشكل لجنة عليا برئاسة رئيس مجلس الوزراء وينوب عنه عند غيابه وزير الأوقاف ،

وعضوية كل من :

وزير الاستثمار .

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي .

وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية .

وزير الأوقاف .

وزير الصناعة والتجارة الخارجية .

وزير الدولة للتنمية المحلية .

رئيس مجلس إدارة هيئة الأوقاف المصرية ، ويكون مقرراً لللجنة .

(المادة الثانية)

تختص اللجنة بما يلى :

١ - إعداد مشروع قانون ينظم الأوقاف وحسن إدارتها بما يتفق مع الدستور .

٢ - اقتراح السياسات المناسبة ووضع اللوائح المنظمة للوقف مستقبلاً .

٣ - اتخاذ إجراءات استرداد الأوقاف المنهوبة والمعتدى عليها .

٤ - اقتراح ما يلزم لحسن إدارة الوقف الحالى التابع لهيئة الأوقاف المصرية .

ولللجنة أن تستعين بمن تراه من الخبراء والمتخصصين لإنجاز مهمتها .

(المادة الثالثة)

تشكل أمانة فنية ببرئاسة أحد الشخصيات المتخصصة في المجال يعينه رئيس مجلس الوزراء ومتمثلين عن كل من :

- ١ - هيئة الأوقاف المصرية .
- ٢ - هيئة المساحة .
- ٣ - هيئة التخطيط العمراني .
- ٤ - هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .
- ٥ - هيئة المساحة العسكرية .
- ٦ - هيئة الإصلاح الزراعي .
- ٧ - المركز الوطني للتخطيط استخدامات أراضي الدولة .
- ٨ - مصلحة الشهر العقاري .

وتختص الأمانة الفنية بما يلى :

- ١ - حصر الأوقاف المصرية ، على أن تبدأ بمحافظات (الإسكندرية - كفر الشيخ - الدقهلية) .
- ٢ - وضع خرائط مساحية للأراضي الموقوفة .
- ٣ - متابعة إشهار أملاك الأوقاف .
- ٤ - حصر القضايا والنزاعات بشأن أراضي الوقف وعرض التوصيات على اللجنة الوزارية المشار إليها بالمادة الأولى من هذا القرار .
- ٥ - وضع برنامج زمنى لحصر الأوقاف بجميع المحافظات وعرضها على اللجنة الوزارية .
- ٦ - تنفيذ ما يكلفون به من أعمال من قبل اللجنة الوزارية .

(المادة الرابعة)

على اللجنة أن تنتهي من عملها خلال عام على الأكثر .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

صدر ببرئاسة مجلس الوزراء في ١١ جمادى الأولى سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٢٣ مارس سنة ٢٠١٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / هشام قنديل